محليات

انخفاض كبير في جرائم الاغتصاب

العلبي لـ«الوطن»: معظم حالات الاغتصاب على قاصرات

| محمد منار حميجو

أعلن المحامي العام بريف دمشق ماهر العلبي أن نسبة الاغتصاب في الأشهر الماضية انخفضت بشكل ملحوظ ولاسيما في بعض مناطق ريف دمشق موضحاً أنه منذ أربعة أشهر لم ترد سوى حالة اغتصاب واحدة إلى العدلية بعدما كانت تستقبل شهريا عدة حالات.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح العلبي أن سبب انخفاض جرائم الاغتصاب يعود إلى التشدد في تطبيق العقوبة بحق الجاني أو العصابة مشيراً إلى أن معظم الحالات التي كانت ترد إلى العدلية جرائم بحق قصر لم يتجاوزن ١٥ سنة.

وأكد العلبي أن قانون العقوبات العامة تشدد في عقوبة الاغتصاب فاعتبرها جنائية الوصف أي من اختصاص محكمة الجنايات موضحاً أن العقوبة تخفف على الجاني في حال تزوج الفتاة التي تعرضت للاغتصاب.

وبين العلبي أن معظم الحالات التي وردت إلى العدلية انتهت بزواج مرتكب الجرم على الفتاة التي اغتصبها لافتاً إلى أن القانون اعتبر هذا الزواج لصون الفتاة التي فضت بكارتها بهذا الفعل.

وأضاف العلبي: إن مواد القانون التي نصت على العقوبة جيدة وأن من ينتقد زواج مرتكب فعل الاغتصاب بالفتاة يجب أن يدركوا أن الفتاة فضت بكارتها وبالتالي فإنه من النادر أن تجد من يتزوجها وبالتالي فإن المشرع السوري فرض على الجاني أن يتزوج الفتاة المغتصبة وبكل تأكيد برضى الطرف الآخر.

> تزويج الجاني من الفتاة المغتصبة يخفف من عقوبته
>
> مطالب بتعديل مواد جرائم الاغتصاب لأنها مجحفة بحق المرأة

وبين العلبي أنه لا مشكلة بوجود مثل هذه المادة ما دام الهدف منها هو الحفاظ على شرف الفتاة ويكون زواجها برضى أهلها مؤكداً أن جريمة الاغتصاب من الجرائم الخطرة التي تواجه المجتمع ولاسيما أن هناك تخوفات في ازديادها في ظل الظروف التي تعيشها البلاد.

وطالب العديد من الحقوقيين بتعديل المواد الخاصة بجريمة الاغتصاب ولاسيما فيما يتعلق بالمادة الخاصة بتخفيف العقوبة بحال تزوج الجاني الفتاة المغتصبة متسائلين هل يجوز تزويج الضحية للجلاد وكيف من الممكن أن تتعايش معه وهو من اغتصبها وفض بكارتها؟.

وبين الحقوقيون أنه يجب تشديد العقوبة بشكل أكبر ولاسيما في الأزمة الراهنة باعتبار أن العقوبة تتضاعف في حالة الحرب مؤكدين أن هناك عصابات كانت ترتكب هذه الجرائم بشكل فظيع وهذا ما يشكل خطراً كبيراً على المجتمع ومن هذا المنطلق فإنه لابد من تعديل المواد المشار إليها لما فيها من ظلم وإجحاف بحق الفتاة ولاسيما القاصرات.

وشكلت وزارة العدل في عام ٢٠١٣ لجنة خاصة لتعديل المواد التي فيها ظلم للمرأة في القوانين السورية ولاسيما قانون العقوبات العام فوجدت أن هناك العديد من المواد فيها ظلم للمرأة ومنها المواد الخاصة بجرائم الاغتصاب والتي تعد من أجحف المواد الواردة في القانون بحسب اللجنة.

وطالبت العديد من الجمعيات المدنية بضرورة تعديل مواد الاغتصاب بقانون العقوبات لأن هذه المواد لا يوجد فيها أي إنصاف للمرأة السورية كما أنها وضعت في عام ١٩٤٩ ولكل زمن له ظروف لتوضع القوانين بحسبها.

مهلة أسبوع أمام الفنيين وبعدها القرارات

مناقشة التداخلات العالقة بين وزارتي الإشغال والإدارة المحلية لتأمين الأراضي للسكن

| الوطن

بحث وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس ووزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف أمس العديد من المواضيع والقضايا والمراسيم والقوانين التي تحكم عمل ونشاط كلا الوزارتين المتداخلة بين الوزارتين تحت عنوان التنسيق والتعاون لجدول الاجتماع بين الطرفين حيث بين عرنوس أن الوزارتين ستعملان كفريق واحد لتحقيق الخدمات والمساعدة بالسبل المختلفة لإيجاد الحلول لكل ما يعترض العمل في ظل وجود التداخلات في الأهداف والمهام من حيث تأمين الأراضي والتخطيط والتنفيذ للمشروعات الإسكانية قائلاً: إن التنسيق سينعكس إيجاباً على أداء ومهام الجهتين في سبيل تأمين السكن للمواطن.

وقال حسين مخلوف بدوره: إن التعاون بين الجانبين سيكون أولوية بهدف تبسيط الإجراءات والتسريع في تنفيذ المهام المنوطة بالوزارتين بما يخدم المواطن وأن هذا التعاون والتنسيق سيكون برنامج عمل وزارة الإدارة المحلية أولاً وأخيراً.

واستعرض المجتمعون المواضيع والقضايا المتداخلة والتي تتعلق بمجموعة من المراسيم التشريعية التي تم نقل اختصاصاتها وصلاحياتها من وزارة الإدارة المحلية إلى وزارة الإسكان السابقة قبل الدمج الأخير حيث ظهر إلى السطح بعض العوائق والتشابكات التي تعوق عمل وزارة الإسكان والجهات التابعة لها وذلك من خلال التطبيق العملي على مدى السنوات الأربع لأخيرة مثل المرسوم التشريعي رقم ٨٢ لعام ٢٠١٠ الخاص بإعمار العرصات والمرسوم رقم ٤٠ لعام ٢٠١٤ الخاص بمعالجة مخالفات البناء حيث إن جميع الأعمال والإجراءات الواردة في هذين المرسومين هي من اختصاص ومهام الوحدات الإدارية في المحافظات التي تتبع لوزارة الإدارة المحلية وقد قدم المجتمعون مقترحات تقضي بضرورة نقل هذه الاختصاصات والصلاحيات إلى وزارة الإدارة المحلية لضمان التطبيق الأمثل لهذه المهام وإزالة الازدواجية بين عمل الوزارتين.

وبحث المجتمعون كذلك مسألة نقل أقسام التخطيط العمراني والطبوغرافي في مديريات الخدمات الفنية في المحافظات إلى مديريات وزارة الأشغال العامة والإسكان واقترحوا تشكيل لجنة مشتركة من كلا الوزارتين لدراسة الموضوع من مختلف جوانبه إدارياً وفنياً ومالياً ووضع الرؤية المناسبة لذلك ودعوا إلى ضرورة قيام الوحدات الإدارية بتنفيذ المخططات التنظيمية المصدقة بالشكل الأمثل وضمن البرامج الزمنية ضمان توفير أراض معدة للبناء والمساهم في تنفيذ الخطط الإسكانية وناقش المجتمعون كذلك موضوع العقد المبرم مع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية الخاصة بالاستلام النهائي لدراسة التخطيط الإقليمي في ريف دمشق وتصفية حقوق الشركة.

واقترح مدير المؤسسة العامة للإسكان سهيل عبد اللطيف من جانبه إيجاد بديل من منطقة أبو عفصة المستملكة لمصلحة السكن الشبابي في محافظة طرطوس للإقلاع بالمشروع الذي يخدم نحو ٣ آلاف مكتتب على حين طرح رئيس هيئة الاستثمار والتطوير العقاري أحمد الحمصي العديد من النقاط المتعلقة بتسريع العمل والإعلان عن المناطق التي يتم إعداد دفاتر شروط فنية لها عبر الوحدات الإدارية وخاصة المناطق التي باتت في حالة الجاهزية للإقلاع في محافظات ريف دمشق والسويداء وحمص فيما يخص مناطق التطوير العقاري.

ودعا وزيرا الأشغال العامة والإسكان والإدارة المحلية والبيئة الفنيين والمختصين في كلا الوزارتين لمتابعة ودراسة المواضيع المطروحة خلال هذا اللقاء وأعدوا مهلة نهاية الأسبوع الجاري لإنجاز هذه المواضيع بالشكل النهائي ليصار إلى اتخاذ قرارات بشأنها.

٧٨٢ كرسياً جديداً في مطاعم طرطوس

| الوطن

أصدرت وزارة السياحة ١٠ رخص تأهيل سياحي لمشاريع سياحية في محافظة طرطوس خلال شهر تموز من العام الجاري بكلفة نحو ١,١٢٠ مليار ليرة سورية وبطاقة استيعابية /٧٨٢/ كرسي إطعام.

وقال مدير سياحة طرطوس المهندس يزن الشيخ، إن الرخص شملت تأهيل فندق من مستوى «أربع نجوم» على الكورنيش البحري بكلفة ٥٠٠ مليون ل.س بواقع ١٣٠ سريراً وبطاقة استيعابية ٢٧٠كرسي إطعام، إضافة إلى مطعم من مستوى ٣ نجوم بكلفة ١٠٠ مليون ل.س وبواقع ٤٠ كرسي إطعام، ومطعمين من مستوى نجمتين بكلفة استثمارية ١٢٥ مليون ل.س وبواقع ١١٢ كرسي إطعام، كذلك تم تأهيل مطعم ومقهى من مستوى نجمتين بكلفة ١٠٠ مليون ل.س ويضم ١٣٣ كرسي إطعام على الكورنيش البحري وأضاف الشيخ تم منح تأهيل سياحي لـ٣ مقاه من مستوى نجمتين–ب بواقع ١٥٠ كرسي إطعام وبكلفة استثمارية ١٥٥ مليون ل س، إضافة إلى كافيتريات عدد ٢ من مستوى نجمتين–ب بواقع ١١٣ كرسي إطعام وبكلفة استثمارية ١٤٠ مليون ل.س

وأشار إلى أن أماكن هذه المنشآت توزعت بين الساحل والجبل لتضيف تنوعاً للمنتج السياحي في المنطقة في ظل الإقبال الكبير الذي تشهده المحافظة للسياحة الداخلية نظراً لما تتمتع به من تنوع المقومات السياحية التاريخية والطبيعية.

وختم بالقول لدينا تزايد ملحوظ في عدد المنشآت الحاصلة على رخص تأهيل وإشادة وتوظيف سياحي خلال العام الحالي عن العام الماضي حيث بلغ عدد المنشآت المؤهلة منذ بداية العام الحالي حتى نهاية تموز ٢٠١٦ نحو ٤١ منشأة سياحية بكلفة استثمارية ٢,٤٠٥ مليار ل.س على حين كان عددها ١٤ منشأة عام ٢٠١٥ بكلفة استثمارية نحو ١,٦٨٥ مليار ل.س.

مزارعو السويداء ينتظرون إنصاف الصناعة في تسعيرة العنب

| السويداء- عبير صيموعة:

لم تأت تسعيرة مادة العنب العصيري للموسم الماضي على قدر أماني فلاحي المحافظة كما لم تغط بدورها تكاليف الإنتاج حيث طالب مزارعو المحافظة بإعادة النظر بالتسعيرة التي لم تتعد الـ٣٥ ل.س للكيلو الواحد في الموسم الماضي معللين مطلبهم هذا بارتفاع كل مستلزمات الإنتاج بدءاً من أجور الحراثة وانتهاء بالأدوية الزراعية علماً أن اللجنة الزراعية الفرعية في السويداء باجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٦/٣٠ بينت أن تكلفة إنتاج الكغ الواحد من العنب يقدر بحوالي ١٠٩ ل.س ما يؤكد بالمطلق أن التسعيرة السابقة باتت غير منصفة للمزارعين ما دفع اللجنة الزراعية خلال اجتماعها المذكور إلى تحديد تسعيرة العنب بـ٧٠ ل.س إلا أن هذه التسعيرة تبقى تأشيرية وهي غير ملزمة لوزارة الصناعة ولكنها حسب مدير الزراعة في السويداء المهندس بسام الجرمقاني تبقى تسعيرة عادلة في حال تم الأخذ بها من وزارة الصناعة مضيفاً: إن التسعيرة للموسم السابق لم تورد تكاليف الإنتاج متمنياً أن تدرس وزارة الصناعة هذا المقترح وأن تأخذه على محمل الجد حتى يتسنى للمزارعين تسويق منتجهم إلى الشركة السورية لتصنيع العنب (معمل التقطير) في المحافظة.

وخاصة أن موسم التسويق بات قريباً وأي تأخير في الموافقة على التسعيرة ليس في مصلحة المزارع على الإطلاق لأن عملية التسويق باتت على الأبواب وخاصة أن إنتاج المحافظة من مادة العنب لهذا الموسم تفوق الـ٤٥ ألف طن وهذا يعني أن كميات كبيرة سيتم تسويقها للمعمل في حال تمت الموافقة على هذه التسعيرة.

بدوره أشار مدير عام الشركة السورية لتصنيع العنب في السويداء المهندس وليد نصر إلى أن المعمل مستعد لاستقبال كامل كميات العنب العصيري الواردة إلى المعمل خلال الموسم الحالي وإمكانية استيعاب كميات تفوق الخطة الموضوعة البالغة ١٢ ألف طن علماً أن كامل الكميات المسوقة للموسم الماضي ٢١٢٢ طناً.

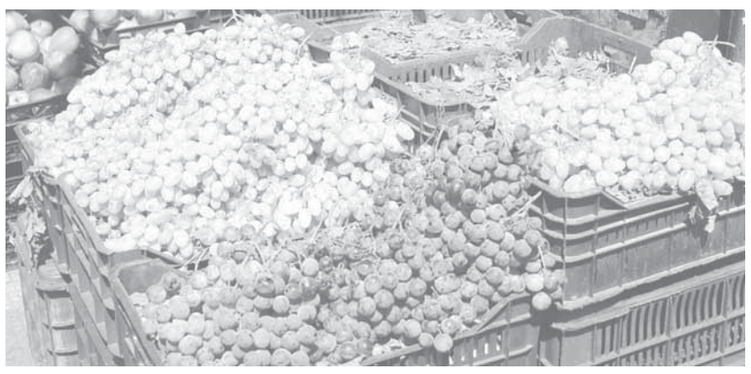

لافتاً إلى أن التسعيرة التأشيرية للجنة الزراعية الفرعية البالغة ٧٠ ل.س تعد مرهقة لميزانية المعمل مالياً باعتبار أن مستلزمات إنتاج المشروبات الروحية قد ارتفعت هي الأخرى وهذا السعر سينعكس سلباً على واقع المعمل الحالي.

وأمام التصريحات السابقة يبقى السؤال: هل ستتم الموافقة من وزارة الصناعة على مقترح اللجنة الزراعية حول تسعيرة مادة العنب لتكون بمثابة حافز تسويقي كبير لدى المزارعين ممن يرغبون في توريد منتجهم للمعمل الذي يعتبر البوابة التسويقية الوحيدة لمادة العنب في المحافظة؟

٣٤٪ نسبة فاقد المياه بحماة

| حماة- محمد أحمد خبازي

أكد وزير الموارد المائية المهندس نبيل الحسن أن إستراتيجية الوزارة خلال الفترة المقبلة ستركز على دعم الواقع المائي في المناطق الآمنة وإيجاد مصادر مائية إضافية لمواجهة شح المياه في المناطق الفقيرة مائياً.

وخلال ترؤسه اجتماعاً في مقر المؤسسة العامة لمياه الشرب في محافظة حماة أمس، ضم محافظ حماة الدكتور غسان خلف وأمين فرع حماة لحزب البعث مصطفى سكري ومدير مؤسسة مياه حماة المهندس مطيع العبشي ورؤساء الأقسام ووحدات المياه أشار الوزير إلى ضرورة تقليل نسبة الفاقد المائي في حماة والبالغ حالياً ٣٤ بالمئة وهي نسبة عالية قياساً إلى وضع شبكات المياه التي تم استبدال وتجديد وتأهيل معظمها خلال الفترة الماضية داعياً مؤسسة مياه حماة إلى استجرار حصتها من عدادات المياه من معامل الدفاع في ضوء خروج نحو ٢٥ بالمئة من العدادات الحالية لدى المشتركين عن الخدمة، ما سينعكس إيجابياً في زيادة إيرادات المؤسسة وتحسين نسبة تحصيل الفواتير في ظل وجود نحو ٢١٦ مليون ليرة سورية كذمم مالية متراكمة على المشتركين لمصلحة المؤسسة.

وطلب الوزير من مؤسسة مياه حماة تفعيل العمل في جميع أقسامها ووحدات المياه التابعة لها في المحافظة وذلك في إطار المساعي والجهود الكبيرة التي تبذلها الوزارة لتحسين واقع مياه الشرب في مختلف المحافظات السورية خلال الفترة المقبلة واعتماد رؤية واضحة حول إستراتيجية مائية أكثر استقراراً للعام المقبل بالتعاون مع الأطراف الدولية المانحة والداعمة.

وعرض المهندس العبشي واقع العمل في المؤسسة والصعوبات المعترضة وسبل تجاوزها مشيراً إلى أن إجمالي عدد المشتركين لدى المؤسسة حالياً يتجاوز ٣٠٦ آلاف مشترك على مستوى المحافظة منهم قرابة ١٠١ ألف مشترك في مدينة حماة التي تنعم باستقرار وضعها المائي حتى في أكثر أوقات السنة استهلاكاً للمياه. ودعا الوزير إلى تحسين واقع الجباية لدى كبار المشتركين في المؤسسة من الفعاليات التجارية والصناعية والسياحية في ظل حصول بعض الإشكاليات والصعوبات المعترضة لعملية تحصيل فواتير المياه منهم.

شركات الهندسية تحت المجهر.. نقص في المواد الأولية ونسب تنفيذ مخجلة

بردى تتقدم وسيرونيكس تتراجع بالألوان

| الوطن

يبدو أن الحديث عن واقع الشركات الصناعية وما آلت إليه المؤشرات حول واقع تنفيذ الخطة الإنتاجية والاستثمارية لغاية ٢٠١٦/٦/٣٠ يؤكد أن هناك العديد من المشكلات والعقبات التي تواجه هذا القطاع يتجلى أبرزها بخروج عدد من النشاطات الصناعية التي يعمل فيها القطاع العام الصناعي من إطار المنافسة، إضافة إلى التخلف التكنولوجي وعدم القدرة على المنافسة تتمثل في قدم الآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية التي يعود عمر معظمها إلى أكثر من ثلاثين عاماً، ما يخلق ارتفاع كلف الإنتاج وغياب معايير الجودة وصولاً إلى تراكم المخازين وتراجع العوائد والأداء، إضافة إلى ضعف الكوادر البشرية المؤهلة إذا حسب متطلبات سوق العمل والقادرة على إدارة القطاع فنياً واقتصادياً ناهيك عن التحديات الإدارية التي تواجه القطاع العام الصناعي.

وتقرير المؤسسة العامة للصناعات الهندسية يؤكد ذلك ويوضح أن هناك مشكلات يواجهها هذا القطاع ترتبط بمعوقات أمنية منها سيطرة المسلحين على بعض الشركات والمعامل الأمر الذي تبعه انخفاض نسبة دوام العاملين بسبب صعوبة الوصول لأماكن عملهم. كما أن هناك صعوبة في نقل المنتجات والمواد الأولية والوقود إلى الأماكن التي تحتاج إليها بسبب عدم سلامة الطرق وأمنها والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي بسبب تعرض الشبكة الكهربائية للتخريب، إضافة إلى وجود معوقات إنتاجية وتسويقية ومالية كثر الحديث عنها سابقاً.

وبالعودة إلى حال الشركات نجد بداية أن الشركة العامة لصناعة الكابلات بدمشق قد بلغت نسبة تنفيذ الإنتاج فيها (٧٢٪) بالكمية وبالقيمة (١٦٤٪) وذلك نسبة للكمية والقيمة المخططة لعام ٢٠١٦ وتم إنفاق ١٠ ملايين ليرة سورية (مبان وإنشاءات ومرافق) في الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٦ علما أنها وتعاني ارتفاع الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج والمقترح تخفيض هذه الرسوم إلى أدنى معدل ممكن حرصاً على القدرة التنافسية لشركات القطاع العام وخاصة عند مشاركتها في تقديم مواد إلى جهات عامة.

كما بلغت نسبة تنفيذ الإنتاج في الشركة العامة للصناعات التحويلية كنار (٢٢٪) بالكمية وبالقيمة (٤٠٪) وذلك نسبة للكمية والقيمة المخططة لعام ٢٠١٦ ويتم تأمين المواد الأولية تباعاً بعد أن كانت تعاني الشركة نقصاً في هذه المواد حيث تم رفد الشركة بالسيولة اللازمة من المؤسسة وحسب الإمكانات المتاحة كما تمت الموافقة مؤخراً على تمويل ما تبقى من خطة الشركة الإنتاجية لعام ٢٠١٦.

وبينت المذكرة أن هناك قدماً في الخطوط الإنتاجية ونقصاً بالعمالة الفنية والإنتاجية والمقترح أن يتم إدخال خطوط إنتاج لتصنيع منتجات جديدة مواكبة للسوق.

كذلك الحال في الشركة العربية السورية للصناعات الإلكترونية سيرونيكس التي بلغت نسبة تنفيذ الإنتاج للفترة ذاتها (٩٪) بالكمية وبالقيمة (٣٨٪) للأجهزة التلفزيونية وعلى مستوى إجمالي الشركة بالقيمة (٤٤٪) وذلك نسبة للقيمة المخططة لعام ٢٠١٦ علما أنها ما زالت الشركة تعاني العقوبات المفروضة عليها بشكل مباشر التي تؤدي إلى صعوبة تأمين المادة الأولية وقد تم مؤخراً توريد الشحنة الثانية البالغة (١٢٥٠ جهازاً قياس ٣٢ بوصة LED) و(٥٠٠ جهاز قياس ٤٣ بوصة LED) وقد بدأت الشركة بالإنتاج في بداية شهر نيسان وتم بيعها لمؤسسات التدخل الإيجابي.

وفي شركة الإنشاءات المعدنية والصناعات الميكانيكية بلغت نسبة تنفيذ الإنتاج لغاية الفترة ذاتها بالقيمة (٢٤٪) وذلك نسبة للقيمة المخططة لعام ٢٠١٦ مع العلم أن عملها خارج مقرها الرئيسي وتسعى الشركة إلى العودة إليه تدريجياً وعلى مراحل وقد تم تأهيل مقر رديف لعمل الشركة في معمل الكبريت وتحاول الشركة الحصول على جبهات عمل عديدة ما يحقق إيراداً إضافياً للشركة علماً أنها بفعل ذلك استطاعت أن تؤمن رواتب عمالها ذاتياً وأن تنتقل من وضع الخسارة إلى الربح علماً أن هناك نقصاً في اليد العاملة الفنية المتخصصة.

وفي شركة حلب لصناعة الكابلات بلغت نسبة تنفيذ الإنتاجية بالكمية وبالقيمة ٤٤٪ وذلك نسبة للكمية والقيمة المخططة لعام ٢٠١٦ وعما يخص الخطة الاستثمارية فقد تمت الموافقة مؤخراً على إضافة اعتماد بمبلغ ٣٥ مليون ليرة سورية من اعتمادات شركة الإنشاءات المعدنية والصناعات الميكانيكية لزوم تنفيذ مجموعة توليد كهربائية ليصبح الاعتماد المخصص لفقرة آلات ومعدات ٦٥ مليون ليرة سورية ويشار إلى أن الشركة تعرضت للسطو والأعمال التخريبية التي أدت إلى خروجها عن العمل نهائياً منذ أواخر عام ٢٠١٢ ويتم العمل على إعادة تأهيل بعض الآلات لتشغيل خط التوتر المتوسط التي تعتبر منتجاته من أهم المنتجات المطلوبة من وزارة الكهرباء.

وتم تخصيص الشركة بمبلغ ٦٠ مليون في الخطة الإسعافية لعام ٢٠١٦ لمتابعة إعادة تأهيل جزء من الصالة الرابعة.

أما الشركة العامة للصناعات المعدنية بردى فقد بلغت نسبة تنفيذ الإنتاج ٦٥٪ بالكمية للبرادات وبالقيمة ٧١٪ وعلى مستوى إجمالي الشركة بلغت نسبة التنفيذ بالقيمة ٦١٪ وذلك نسبة للقيمة المخططة لعام ٢٠١٦ ويتم حالياً العمل في ضوء الإمكانات المتوافرة بتجميع منتجات نصف مفككة للأدوات المنزلية بغية إعادة الإقلاع لإنتاج الشركة وإحياء الاسم التجاري لشركة بردى وتلبية احتياجات المواطنين وقد تم إنتاج ٥٥٠ براداً بالاعتماد على التصنيع المحلي وتم بيعه لمؤسسات التدخل الإيجابي، إضافة إلى تصنيع قوالب حقن بلاستيك وعبوات بلاستيكية بقيمة نحو ١٣٣٦١ ألف ليرة سورية بعد أن كانت الشركة متوقفة عن العمل منذ منتصف عام ٢٠١٢.

وقد تم تخصيص الشركة بمبلغ ١٠ ملايين ليرة سورية في الخطة الإسعافية لعام ٢٠٦٥ لمتابعة إعادة التأهيل لمعمل القوالب. وتسعى المؤسسة والشركة مع المصرف التجاري إلى معالجة أرصدة القروض القديمة والفوائد المترتبة عليها التي أصبحت تفوق أصل الدين.

وبخصوص الشركة العامة للمنتجات الحديدية والفولاذية تم استئناف العمل في استكمال أعمال مشروع تطوير معمل الصهر بعد عودة الخبراء الهنود إلى موقع الشركة وقد تم فتح الاعتماد المستندي اللازم للتنفيذ ويتوقع أن يتم الانتهاء من التنفيذ بنهاية العام الحالي.

وفي الشركة العامة للبطاريات والغازات السائلة بحلب تبين أن الشركة متوقعة عن الإنتاج بشكل تام منذ الشهر السابع من عام ٢٠١٢ بسبب تعرضها للسطو ويتم تشغيل قسم صهر الرصاص التقليدي من خلال الاستفادة من النفايات الرصاصية والبطاريات البالية المسلمة من الجهات العامة بالدولة حيث يتم استخلاص الرصاص وبيعه مما يحقق إيرادات للشركة تغطي بها جزءاً من نفقاته الثابتة.

وفي الشركة العامة لتصنيع وتوزيع الآليات الزراعية نجد أن نسبة الدمار في البنى التحتية يتجاوز ٧٠٪ ولا يمكن إعادة التأهيل بالوقت الراهن بسبب التكلفة بالباهظة لعملية إعادة التأهيل لكونه تعتمد على الخبرات الخارجية وعدم توافر قطع غيار لها في السوق المحلية.

الحال في الشركة العامة لصناعة الكبريت والخشب المضغوط وأقلام الرصاص لم تختلف عن غيرها فهي متوقفة عن الإنتاج بشكل تام منذ عام ٢٠٠٠ وتقوم المؤسسة بإعداد دراسة جدوى اقتصادية لخط إنتاج ألواح التغطية الخشبية البلاستيكية WPC لكون مدخلاتها من النفايات الخشبية والبلاستيكية المتوافرة حالياً بكثرة ومخرجاتها تتمثل بالألواح ذات المزيج الخشبي والبلاستيكي اللازمة لمرحلة إعادة الاعمار كما سيتم توطين مشروع السخان الشمسي في معمل الكبريت التابع للشركة بغية الاستفادة من البنية التحتية في الجهات التابعة للمؤسسة وإعادة تفعيل العمل في هذا المعمل.

وأخيراً الشركة العربية لصناعة الأخشاب باللاذقية فهي متوقفة عن الإنتاج بشكل جزئي منذ عام ٢٠٠٤ وبشكل كامل عام ٢٠٠٧ أي قبل الأزمة وتمت إعادة مشروع مرسوم لنقل ملكية الشركة حيث سيتم تخصيص جزء من أرضها لإقامة معمل السيرومات وآخر لمعمل العصائر علماً أنه تم لحظ مبلغ تأشيري بالخطة الإنتاجية والاستثمارية لشركة الأخشاب لعام ٢٠١٧ نظراً لعدم الانتهاء من دراسات الجدوى الاقتصادية واعتمادها للمشروعات المقترح إقامتها على أرض الشركة.